المستخلص

سمحت الظروف والتحولات التي جرت على الساحة السياسية العراقية بعد 4/9 / 2003 وسقوط النظام البائد ،شهد العراق مرحلة حديثة و حراكا ونشاطا جديدا ونشوء نظام الحكم الجديد الذي يؤمن بوجود الدستور والقانون، مما شجع في فتح آفاق الواسعة أمام الحركة السياسية المرنة متاحة للجميع ،ضمن حدود القوانين الموضوعة.

فبعد زوال النظام السياسي السابق ،افتتحت آفاقاً جديدة وواسعة أمام عامة العراقيين ،وبالخصوص المرأة العراقية كي تأخذ وزنها الطبيعي في الحياة العامة ، ومنها السياسية بشكل خاص، ذلك من خلال مشاركتها السياسية و الحزبية والسماح لها بالترشح للانتخابات واعتلاء المناصب الحكومية و خلافا للمراحل التي سبقتها ، الحق الذي حرمت منه طيلة الحقب السابقة، رغم كونها حقا طبيعيا لكونها ضمن المجتمع ،ولقد سعى المشرع العراقي لتنظيم ذلك قانونيا من خلال تشريع الكوتا النسائية وجميع التشريعات الضرورية من أجل حماية هذا الحق ما أدى إلى إرساء معايير الحكم الرشيد في النظام السياسي العراقي .

إلّا أنّ هناك بعض المعوقات التي تؤثر في تواجد المرأة بالعملية السياسية بشكل واسع منها ،ثقافة المجتمع وسيطرة الذكورية ،و سيطرة الأحزاب المتنفذة على مفاتيح العملية السياسية، وعدم ترشح النساء الى المناصب العليا ، بسبب النظرة إلى المرأة بأنّها كائن ضعيف لا تستطيع خوض المغامرة السياسية بسبب التعقيدات العمل السياسي.